وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الرابع 2018

البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في مايو 2019

نبذة عامة

نمو إيجابي لاقتصاد مملكة البحرين

واصل اقتصاد مملكة البحرين نموه الإيجابي خلال العام 2018[1]، حيث بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 1.8%[2]. كما شهد الربع الرابع نمواً ملحوظاً بلغ 4.6% مقارنة بذات الفترة من العام 2017 مدعوماً بانتعاش قطاع النفط. وتشير التوقعات المستقبلية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3٪ في العام 2019، و2.7% في العام 2020. كما شهد الاقتصاد الإقليمي والعالمي بشكلٍ عام نمواً ملحوظاً في الأشهر الأخيرة من العام 2018.

- **خلال عام 2018، بلغ النمو الحقيقي لاقتصاد مملكة البحرين 1.8٪.** حيث شهد القطاع النفطي خلال العام انكماشاً بنسبة 1.3٪ بسبب الانخفاض الإجمالي في معدلات إنتاج النفط الخام بنسبة 1.6% مقارنة بالعام 2017، بينما حقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 2.5٪.
- **أما خلال الربع الرابع من العام 2018، فقد سجل الاقتصاد البحريني نمواً ملحوظاً بنسبة 4.6% مقارنة بنفس الفترة من العام 2017.** حيث نما القطاع النفطي بنسبة 11.3٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 والذي شهد انخفاض معدلات إنتاج النفط بشكل مؤقت نظراً لأعمال الصيانة الدورية لمصفاة النفط. كما تحسن نمو القطاعات غير النفطية بشكل ملحوظ بمعدل سنوي بلغ 3.2٪، متفوقة بذلك على معدلات النمو في الربع الأول حتى الربع الثالث من عام 2018 والتي تراوحت ما بين 2 إلى 2.5٪.
- **كما استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو**، والتي قدرت بنحو 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مقارنة ب 1.4 مليار دولار أمريكي في العام السابق. في حين تحسنت مستويات التبادل التجاري في عام 2018، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية لصادرات البضائع غير النفطية بحوالي 7٪. كما ارتفعت قيمة الصادرات ذات المنشأ المحلي بنسبة 9.2٪، وقيمة واردات البضائع بنسبة 12.6٪
- **أما على صعيد الاقتصاد الإقليمي والعالمي، فهناك بوادر إيجابية بالنسبة إلى تأثيرها على الاقتصاد المحلي.** حيث من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد في المملكة من انتعاش الاقتصاد الإقليمي مع استمرار نمو القطاعات غير النفطية وتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، فإن سياسات تحفيز الاقتصاد العالمي محفزة لسياسات مملكة البحرين الهادفة إلى دعم الاقتصاد المتنوع في ظل برنامج التوازن المالي.

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 7

[1] بيانات عام 2018 تقديرية.
[2] جميع الإشارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا التقرير تشير إلى الناتج الإجمالي الحقيقي، أي بالأسعار الثابتة.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2017	توقعات 2018	تقدير 2019	تقدير 2020
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	3.8%	1.8%	2.3%	2.7%
القطاع غير النفطي	4.9%	2.5%	2.8%	3.2%
القطاع النفطي	-0.7%	-1.3%	0.0%	0.5%
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	9.9%	6.5%	3.3%	4.7%
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (%)	1.4%	2.1%	2.8%	2.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-3.8%	-5.9%	-3.2%	-2.0%
نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي (%)	-10.1%	-6.2%	-4.7%	-3.9%
خام النفط (دولار الأمريكي للبرميل)	53	72	65	62

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

شهدت الأسواق الاقتصادية العالمية خلال العام 2018 انتعاشاً بعد النمو البطيء خلال العقد الماضي، والذي ساهم في استعادة الثقة فيها. وقد تبع هذا الاستقرار المالي عملية إعادة تقييم واسعة النطاق لتوقعات النمو الاقتصادي العالمي، كما تمت العودة إلى سياسات نقدية أكثر مرونة. والجدير بالذكر إلى أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد تراجع عن تطبيق أي زيادة في أسعار الفائدة في عام 2019، ومن المتوقع ألا يتم تطبيق أكثر من زيادة واحدة خلال العامين المقبلين. أما فيما يتعلق بانعكاسات هذه التطورات العالمية على اقتصاد مملكة البحرين، فإن هذه التغييرات في السياسات النقدية عادة ما تؤدي إلى الاستقرار النسبي في تكلفة التمويل وبالتالي نسب سيولة إيجابية. كما أنها من المتوقع أن تؤدي إلى الحد من خطر هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة. وقد تؤثر التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى على هذه التوقعات.

وشهدت أسعار النفط في بداية عام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً بعد الانخفاض الحاد في نهاية عام 2018، حيث سجلت أسعار النفط الخام (برنت) أعلى مستوىً لها لعام 2019 في شهر مارس، حيث بلغ سعر البرميل حوالي 68.7 دولار أمريكي. وساهم التزام منظمة "أوبك" بإعادة التوازن للأسواق النفطية العالمية في تعافي أسعار النفط بشكل كبير، إلا إن التوترات السياسية في بعض الدول المصدرة قد يكون لها تأثير سلبي في استقرار السوق النفطية. وفي الوقت الذي يستمر فيه الإنتاج الأمريكي في الارتفاع، فإن المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية تقيد صادراتها من النفط.

المتوسط الشهري لأسعار النفط (دولار أمريكي / برميل)

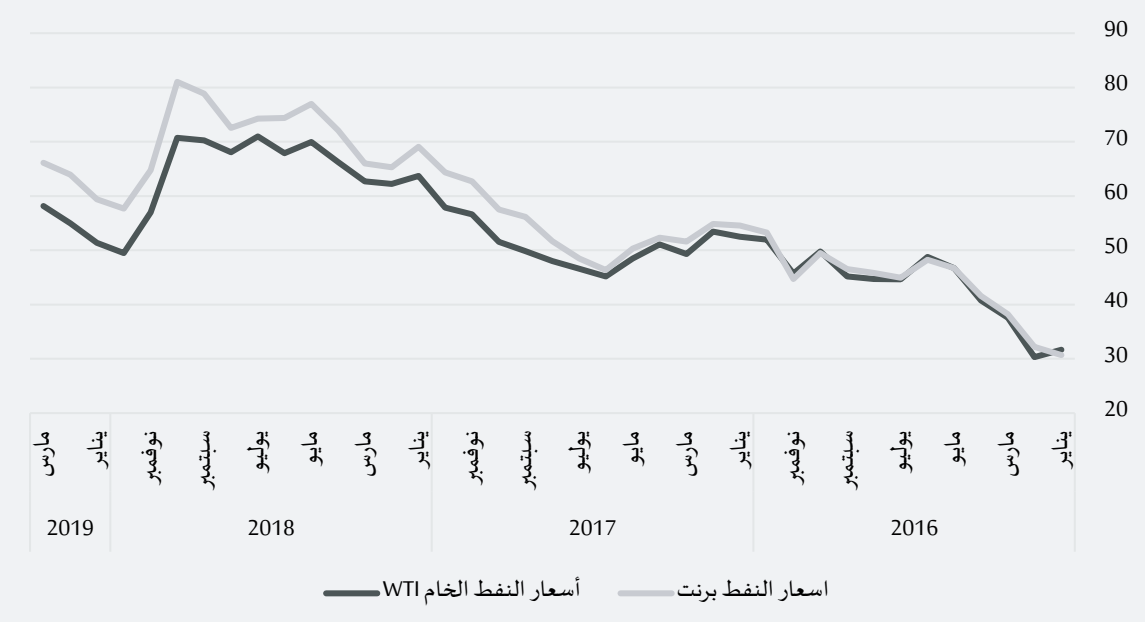

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 7

بشكل عام، من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي إلى حد ما على المدى القريب قبل أن ينتعش في عام 2020. وكان صندوق النقد الدولي قد خفّض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2019 من 3.5% إلى 3.3% بحسب ما جاء في تقريره الفصلي "آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook" والذي تم نشره في أبريل من العام 2019. حيث خفّض الصندوق توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.8% والاقتصادات الناشئة الى 4.4%. أما بالنسبة لعام 2020، فقد كانت التوقعات المنشورة في التقرير تشير إلى نمو نسبي في عام 2020 مقارنة بالعام 2019، حيث من المتوقع أن تبلغ نسبة نمو الاقتصاد العالمي حوالي 3.6% يتزامن معها انخفاضًا في معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.7% وانتعاشًا في معدلات نمو الاقتصادات الناشئة بنسبة قد تصل إلى 4.8%.

توقعات النمو الاقتصادي العالمي الحقيقي (%)

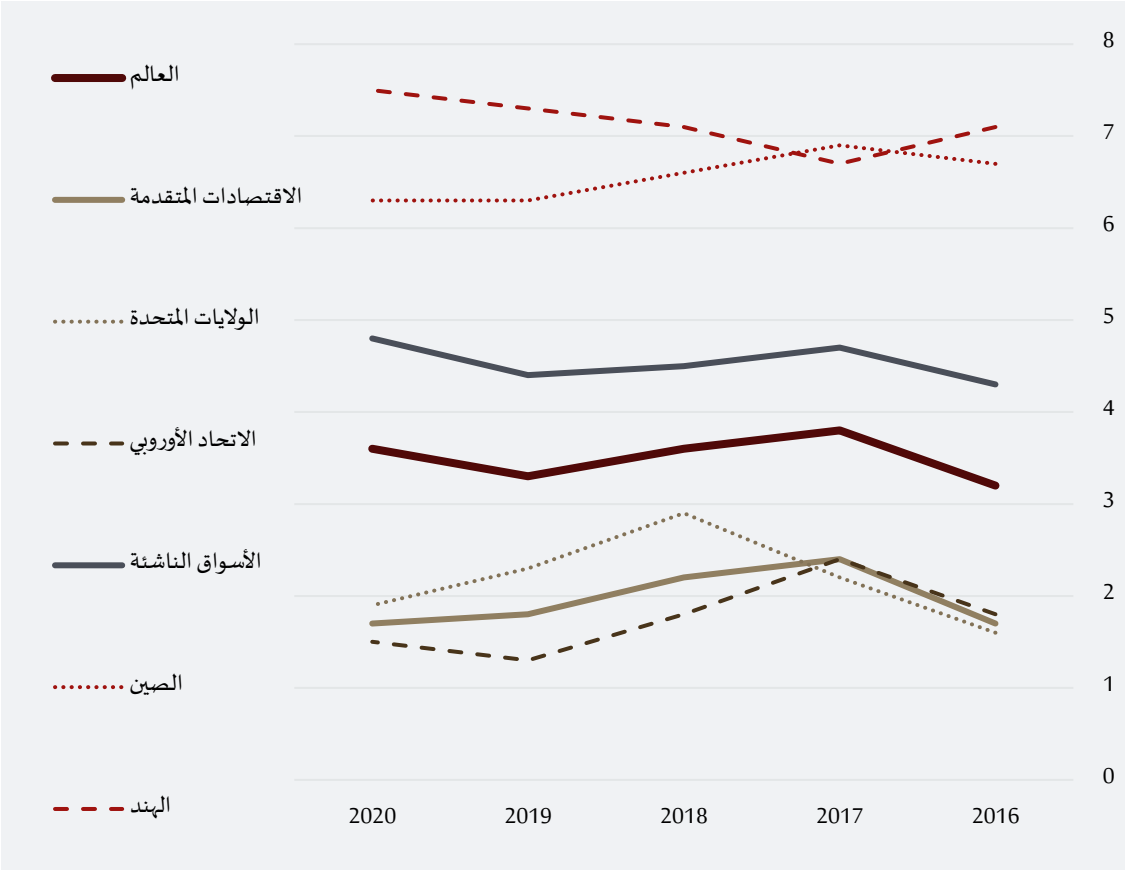

المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، أبريل 2019

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

حافظت دول الخليج العربي بشكل عام على معدلات نمو اقتصادي إيجابي في عام 2018، ومن المرجح أن يستمر هذا النمو خلال العام 2019. وتشير التقديرات إلى نمو الاقتصاد في دول الخليج العربي في عام 2018 في نطاق يتراوح ما بين 1.7% و2.2%. ويتراوح النمو المتوقع من قبل صندوق النقد الدولي في عام 2019 بين 1.1% في سلطنة عمان إلى 2.8% في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تشير الاحصائيات الرسمية لدول الخليج العربي إلى استقرار معدل تضخم الأسعار عند مستوى منخفض في جميع أنحاء المنطقة. ومن جانب آخر، ساعد ارتفاع أسعار النفط على زيادة الإقراض المصرفي ومستوى السيولة العامة. كما ساهم إدراج أسواق الأسهم السعودية والكويتية ضمن مؤشرات الأسواق العالمية في تدفق الاستثمارات الخارجية بشكل غير مباشر.

وبشكل عام، ينعكس النمو الاقتصادي الإقليمي بشكل إيجابي على مملكة البحرين من خلال الزيادة في حركة الزوار، بالإضافة إلى ارتفاع التدفقات التجارية والاستثمارية في حدود المستويات المعهودة.

توقعات النمو الاقتصادي الحقيقي في دول مجلس التعاون (%)

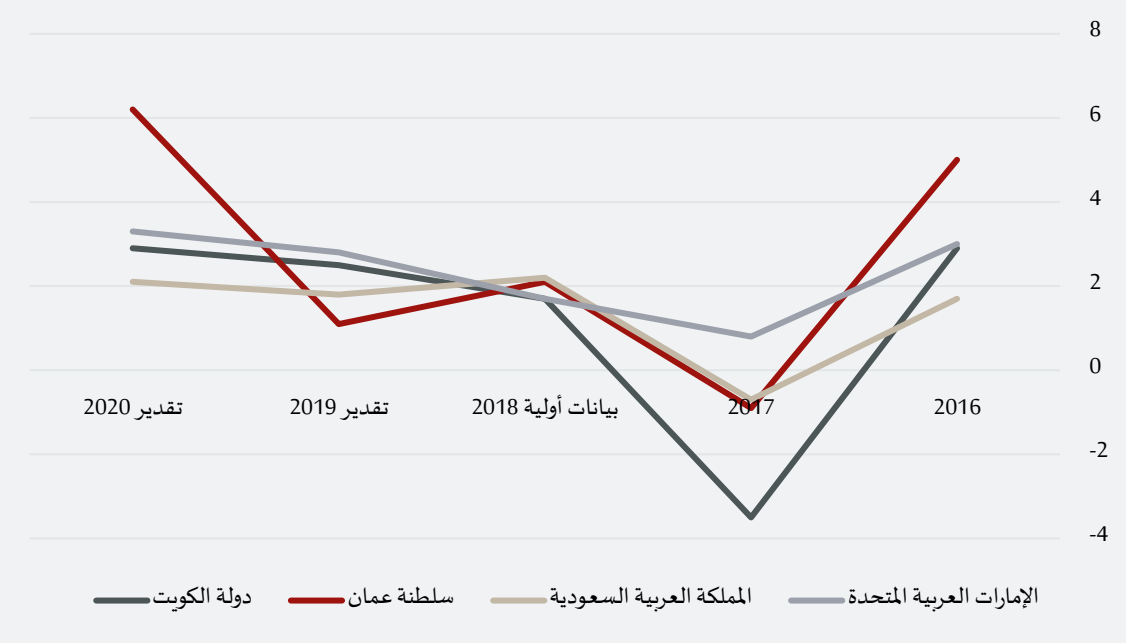

المصدر: صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، ابريل 2019

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 7

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في الربع الرابع من العام 2018 مسجلة نسبة نمواً حقيقياً بلغت 4.6%. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى النمو المتسارع وغير الاعتيادي في قطاع النفط والذي بلغت نسبته 11.3% مقارنة بالسنة السابقة. وكان قطاع النفط قد تأثر في العام 2017 بالصيانة الدورية لمصفاة النفط. وشهد القطاع غير النفطي نمواً أيضاً في الربع الرابع من العام 2018 بلغت نسبته 3.2% مقارنة بالعام الماضي بعد أن تخبط النمو في الفترة السابقة من العام 2018 بنسبة لم تتجاوز 2.5%.

أما بالنسبة للعام 2018، فإن البيانات الإحصائية الأولية تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.8%. وبالرغم من مواكبة نسبة النمو في العام 2018 بتلك النسب السنوية المسجلة في دول المنطقة للفترة نفسها؛ إلا أنها تشكل تراجعاً ملحوظاً عن نسبة النمو المسجلة في العام 2017 والتي بلغت 3.8%. وتأثر النمو المتباطئ بتقلص القطاع النفطي خلال العام 2018 بنسبة 1.3%، مقارنة بانخفاض نسبته 0.7% في العام 2017. وبالرغم من نمو القطاع غير النفطي في العام 2018، إلا أن نسبة النمو والتي بلغت 2.5%؛ تشكل انخفاضًا عن النسبة المسجلة في العام 2017 والتي بلغت 4.9%. ويعزى هذا التباطؤ بشكل جزئي أيضاً إلى التوجس حول الأوضاع المالية العامة قبل كشف الحكومة عن برنامج التوازن المالي في أكتوبر 2018 بالإضافة الى توقيت ومراحل تنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة في المملكة، والتي بلا شك ستقود النمو الاقتصادي في السنوات القادمة.

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)

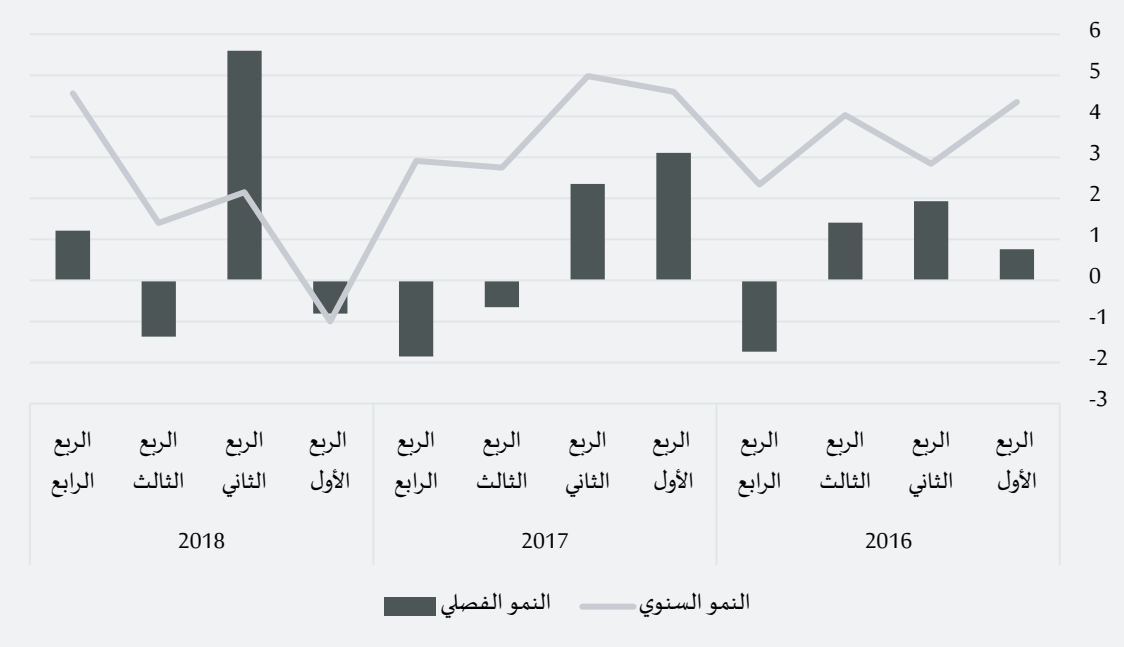

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

التنويع الاقتصادي

واصلت مملكة البحرين اتخاذ خطوات كبيرة لتنويع مصادر دخلها وهيكلها الاقتصادي. وتشير البيانات الأولية لعام 2018 إلى تنوع اقتصاد المملكة بعيدًا عن قطاع النفط، حيث شكل القطاع غير النفطي نسبة تفوق 82% بينما شكل القطاع النفطي نسبة 17.8%. ويعتبر قطاع الخدمات المالية أكبر القطاعات غير النفطية، حيث شكّل نسبة 16.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما قطاع الصناعات التحويلية فبلغ 14.5٪ يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 13.2٪ وقطاع البناء بنسبة 7.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البحرين.

نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي (%)

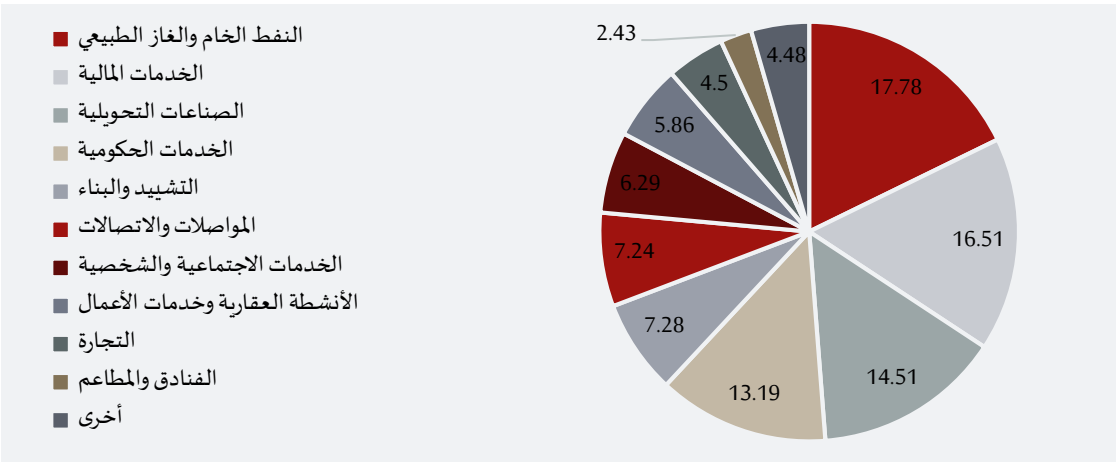

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وشهدت مملكة البحرين تغييرات تحويلية في هيكل اقتصادها منذ مطلع الألفية. حيث هبطت حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 43.6 ٪ في عام 2000 إلى 22.7 ٪ في عام 2008 و17.8 ٪ في عام 2018. وزادت حصة قطاع الخدمات المالية من 13.6 ٪ في عام 2000 إلى 17.6 ٪ في عام 2008 و16.5 ٪ في عام 2018. وبدورها ارتفعت حصة قطاع الصناعات التحويلية من 12.4% في عام 2000 إلى 14.3% في عام 2008 و14.5 % في عام2018.

تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البحرين منذ عام 2000

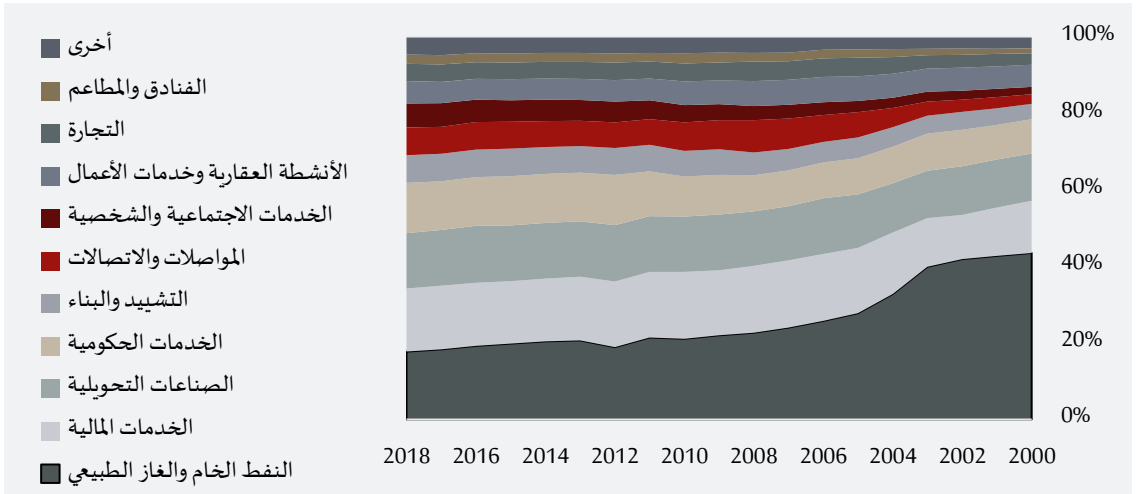

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

إطلاق برنامج التوازن المالي

تم إطلاق برنامج التوازن المالي الذي يهدف لبلوغ التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2022، ولتحقيق ذلك الهدف تم إطلاق 6 مبادرات رئيسية على النحو التالي، علماً بأن إجمالي الأثر المالي الإيجابي المتوقع يبلغ 800 مليون دينار سنوياً بحلول عام 2022.

ومنذ الإعلان عن البرنامج بتاريخ 4 أكتوبر 2018، تم العمل على البدء في تنفيذ تلك المبادرات من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- **تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة:** تهدف هذه المبادرة إلى تشكيل وتفعيل ستة فرق عمل مع إعطائها الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات ووضع ضوابط الإنفاق لخفض المصروفات التشغيلية للحكومة في كافة الجهات الحكومية. وعليه تم تعيين رؤساء الفرق من الوزراء والرؤساء التنفيذيين وبدء تطبيق الإجراءات المستحدثة في تاريخ 21 أكتوبر.

- **طرح برنامج تقاعد اختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة ممن تنطبق عليهم الشروط:** تم طرح برنامج للتقاعد الاختياري لمرة واحدة فقط للراغبين فيه من الموظفين في الجهات الخاضعة لديوان الخدمة المدنية يمنحهم الفرصة لدخول مجال ريادة الأعمال والمشاركة في النمو الاقتصادي من خلال تقديم حوافز للتقاعد الاختياري. انتهت فترة التسجيل لبرنامج التقاعد الاختياري بتاريخ 8 نوفمبر 2018، حيث بلغ عدد المتقدمين الاجمالي 9,117 وتم قبول 8,711 موظف.

- **تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية:** يهدف زيادة الإيرادات غير النفطية وذلك مواكبةً للنمو الاقتصادي الإيجابي، تم إطلاق العديد من المشاريع التي تهدف لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين مثل إطلاق نظام بنايات وسجلات وإصدار عدد من القوانين المساندة مثل قانون حماية البيانات الشخصية وقانون المعاملات الإلكترونية. كما تم البدء في تطبيق القيمة المضافة في 1 يناير 2019.

- **تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي:** لتعزيز الرقابة المالية والإدارية وحوكمة عمليات الصرف في الأجهزة الحكومية إلى جانب زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، ووضع الآليات اللازمة للتدقيق عليها؛ قامت الحكومة بتبني عددٍ من المبادرات التي من شأنها المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. منها: إنشاء مكتب إدارة الدين العام، ووحدة الرقابة الداخلية المركزية، والوحدة المركزية للمشتريات الحكومية، ووحدة الكفاءة المركزية لتكون تابعة لوزارة المالية الاقتصاد الوطني. كما تم نقل كافة مدراء المالية ورؤساء أقسام الموارد المالية من كافة الوزارات؛ إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني لضمان رفع كفاءة تطبيق الأنظمة المالية.

- **زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها:** تم تحديد هدف زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها مع نهاية العام 2022، وذلك من خلال إعادة هيكلة تعرفة الكهرباء والماء بشكل تدريجي، مع مراعاة دعم خدمات الكهرباء والماء للمواطن في مسكنه الأول، مما سيساهم في تشجيع مبدأ الترشيد في الاستهلاك واستخدام الطاقة المتجددة.

- **تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين:** يتم في الوقت الحالي تقديم عدد من العلاوات والمخصصات النقدية للمواطنين من عدة جهات مختلفة تقوم كل منها بتطبيق معايير وشروط متعددة. وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير آليات صرف الدعم لضمان وصوله لمستحقيه من المواطنين بعدالة وشفافية عبر اعتماد إجراءات محكمة. وعليه، تم نقل مدراء المالية ورؤساء أقسام الموارد المالية من كافة الوزارات لوزارة المالية. كما تم تحسين آليات متابعة تقرير ديوان الرقابة وتحسين خدمات وإجراءات مجلس المناقصات

التوقعات: برنامج التوازن المالي والاستثمارات في البنية التحتية

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2017	توقعات 2018	تقدير 2019	تقدير 2020
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، %	3.8%	1.8%	2.3%	2.7%
القطاع غير النفطي	4.9%	2.5%	2.8%	3.2%
القطاع النفطي	-0.7%	-1.3%	0.0%	0.5%
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، %	9.9%	6.5%	3.3%	4.7%
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك %	1.4%	2.1%	2.8%	2.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-3.8%	-5.9%	-3.2%	-2.0%
نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي %	-10.1%	-6.2%	-4.7%	-3.9%
خام النفط (الدولار الأمريكي للبرميل)	53	72	65	62

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

سيتمحور اقتصاد مملكة البحرين في الفترة القادمة حول نتائج تنفيذ برنامج التوازن المالي من جهة والاستثمارات في البنية التحتية من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تساهم الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية في دفع عجلة النمو خلال الفترة القادمة. ويشهد القطاع النفطي بالتحديد تنفيذ استثمارات غير مسبوقة، على رأسها مشروع تحديث مصفاة بابكو، الذي يعد أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البحرين. والعمل جارٍ أيضاً على اعمال التنقيب الجارية في الاستكشاف النفطي الجديد. أما في قطاع التصنيع، فقد تم تشغيل خط الصهر السادس بشركة ألبا ومن المتوقع أن يتم تفعيله بشكل كلي بحلول منتصف عام 2019 مما لا شك سيعزز في نمو هذا القطاع وزيادة الصادرات الوطنية. ومن جانب أخر، من المتوقع أن يستمر سير القطاع النفطي بنفس الوتيرة خلال العام الحالي بسبب توقيت ومراحل تنفيذ المشاريع النفطية الاستراتيجية والتي من المتوقع استكمالها بعد العام 2019. والجدير بالذكر فإن هذه المشاريع النفطية تسهم حاليًا في دعم نمو قطاع التشييد والبناء ومن المتوقع مساهمتها في دعم عجلة نمو القطاع النفطي عند استكمالها بعد العام 2019.

تقديرات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)

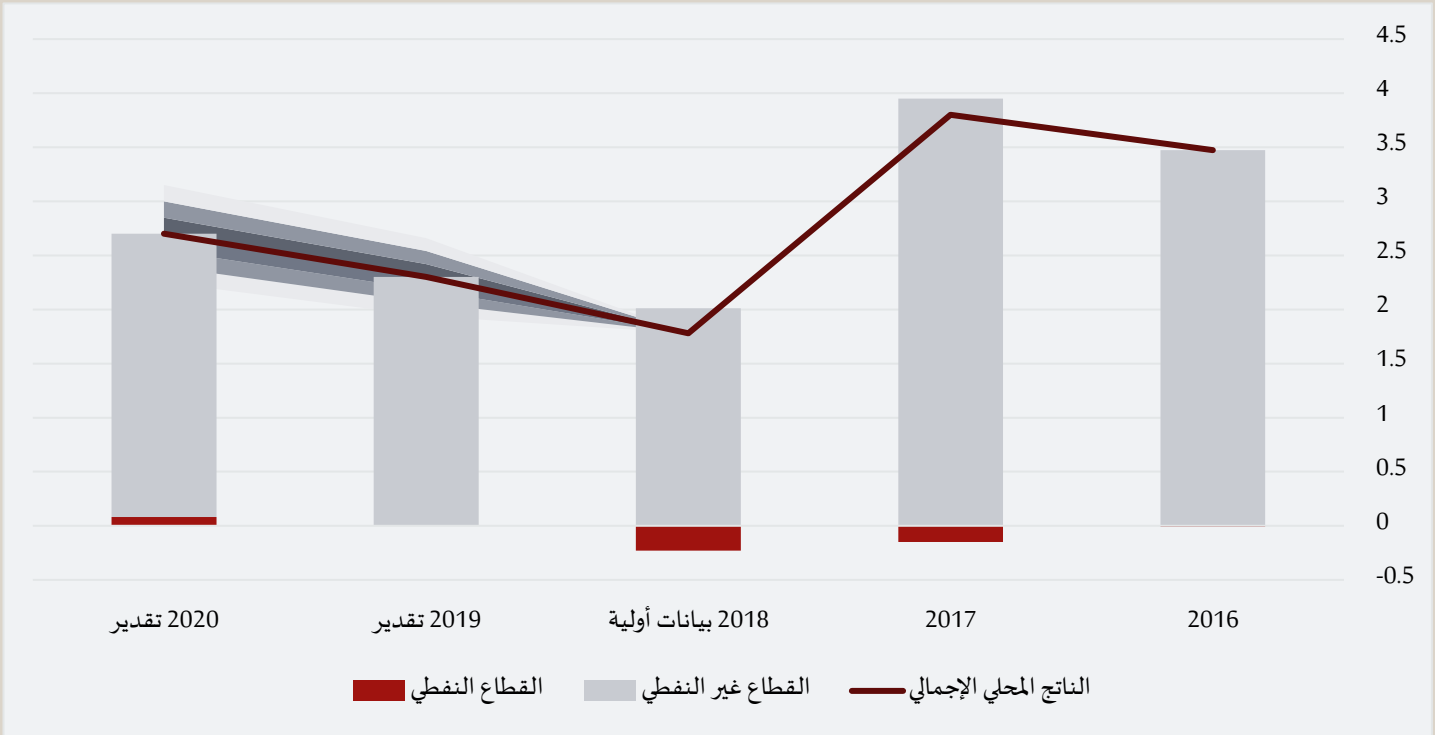

القطاع النفطي

استقرت مستويات إنتاج النفط في مملكة البحرين في الأشهر الأخيرة من العام 2018، حيث بلغ إجمالي إنتاج النفط في الربع الرابع 197,990 برميلًا في اليوم، مسجلا زيادة بنسبة 12.4 ٪ على أساس سنوي مقارنة بالربع الرابع من عام 2017. حيث بلغ إجمالي الإنتاج من حقل أبو سعفة البحري 156,368 برميلًا في اليوم، ما يمثل زيادة بنسبة 17.7% عن نفس الفترة في العام 2017 عندما تأثر الإنتاج بأعمال الصيانة المقررة. بينما بلغ اجمالي إنتاج حقل البحرين البري 41,622 برميل في اليوم في الربع الرابع، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3.7 ٪ على أساس سنوي.

وخلال عام 2018، بلغ إنتاج الخام في البحرين 194,179 برميلًا في اليوم، ممثلاً انخفاضًا بنسبة 1.6٪ مقارنةً بعام 2017. وبلغ إجمالي الإنتاج من حقل أبو سعفة البحري 152,057 برميلًا يوميًا، بانخفاض قدره 0.6٪ على أساس سنوي بينما بلغ الإنتاج من حقل البحرين إلى 42,122 برميلًا في اليوم، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 4.8 ٪ خلال عام 2017.

تماشى إنتاج النفط في الأشهر الأولى من عام 2019 مع مستويات الإنتاج في العام الماضي حيث بلغ متوسط إنتاج حقل أبو سعفة 153,225 برميلًا يوميًا خلال يناير وفبراير، في حين أنتج حقل البحرين 41،020 برميلًا يوميًا في الفترة نفسها.

إنتاج النفط (برميل يومياً)

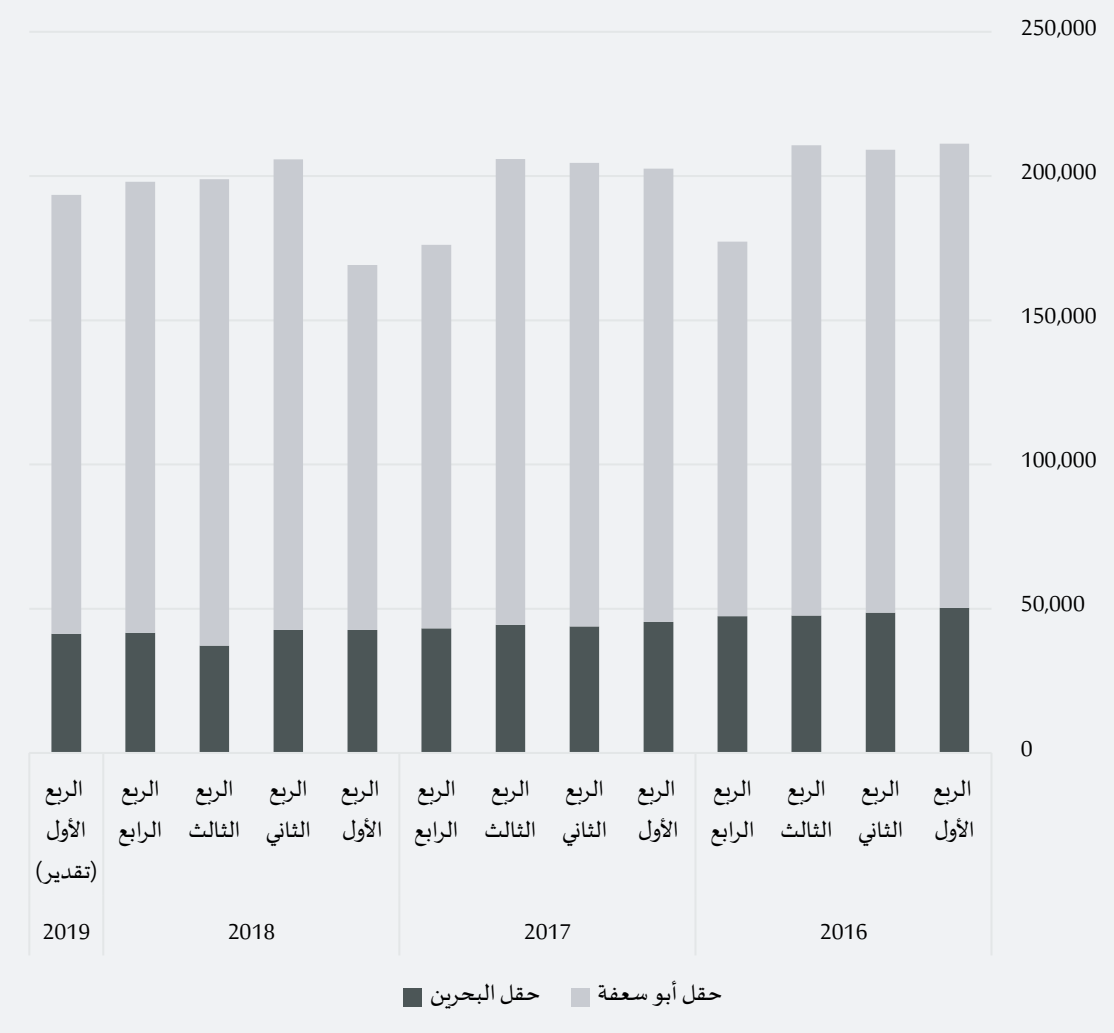

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

بصرف النظر عن الاكتشاف النفطي الجديد في حوض خليج البحرين واحتياطي الغاز العميق فيه، يواصل قطاع النفط في البحرين تحقيق المكاسب عبر سلسلة من المشاريع الاستراتيجية ومن ضمنها:

- من المقرر أن يبدأ المرفأ العائم للغاز الطبيعي المسال الجديد في ميناء خليفة بن سلمان في الحد التابع لشركة البحرين للغاز المسال عملياته التجارية في شهر مايو من العام 2019 مع استقبال أول وحدة للتخزين العائم والتي ستنطلق من مدينة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. والشركة مملوكة للهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين بنسبة 30%، وتيكاي إل.إن.جي بارتنرز الأمريكية بنسبة 30%، وسامسونج كونستراكشن آند تريدينج الكورية بنسبة 20%، والخليج العربي للاستثمار الكويتية بنسبة 20%. ووقعت البحرين اتفاقيات توريد مع أكثر من 25 شركة ودولة لاستقبال وإعادة تسييل الغاز. وستصل طاقة المشروع إلى 800 مليون قدم مكعب يوميًا مقارنةً بالاستهلاك الحالي الإجمالي البالغ حوالي 1.5 مليار قدم مكعب في اليوم.

- شهد عام 2018 استكمال مشروع محطة بنا غاز الثالثة بقيمة 600 مليون دولار أمريكي والذي نفذته شركة جي إس للهندسة والبناء في كوريا الجنوبية. يعالج المصنع الغاز المصاحب من حقل البحرين بقدرة استيعابية بلغت 350 مليون قدم مكعب كما يستخلص السوائل (غاز البترول المسال والنفثا) ويعيد ضغط وحقن الغاز الفائض في الحقل. ويتم تزويد المصنع بنظام لمعالجة وتجفيف الغاز.

- وشهد العام 2018 توقيع اتفاقية (EPC) بدء تنفيذ مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين بابكو بقيمة 4.2 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تزيد المصفاة الجديدة - عند الانتهاء من المشروع بحلول نهاية عام 2021 - من الطاقة الاستيعابية من 267,000 برميل يوميًا إلى حوالي 400,000 برميل يوميًا. ويستوعب خط أنابيب AB-4 الجديد، الذي تم تشغيله في أكتوبر 2018، 350,000 برميل يوميًا من الخام السعودي إلى المصفاة.

- تم الانتهاء من الدراسات الهندسية والتصاميم المتعلقة بمجمع البتروكيماويات العطرية والمتوقع أن تبلغ تكلفته 1.5 مليار دولار أمريكي. سينتج المشروع 1.44 مليون طن سنويًا من الباراسيلين، والذي يستخدم في تصنيع البوليمرات المختلفة بما في ذلك البولي إيثيلين تيريفثالات (PET) وهو بدوره مكون أساسي لألياف الملابس وحاويات السوائل والغذاء والحرارة والراتنجات الهندسية. من المتوقع أن يتم دمج المجمع مع مصفاة بابكو والتي ستزوده بالمواد الأولية.

- وقعت الشركة القابضة للنفط والغاز في يناير 2019 عقدًا مع شركة إيني الإيطالية (Eni) للتعاون في مجال النفط والغاز بشأن مشاريع التنقيب لاستخراج النفط والغاز في القاطع البحري الشمالي بمساحة تقدر بـ 2800 كيلومتر مربع.

- انشأت مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية فريق عمل مسؤول عن تقييم جدوى استخدام ثاني أكسيد الكربون من أرامكو السعودية لتعزيز إنتاج النفط في البحرين من خلال استخدام تكنولوجيا حقن ثاني أكسيد الكربون. ووافقت كل من شركة أرامكو السعودية والشركة القابضة للنفط والغاز على إنشاء شبكة لنقل وتوزيع ثاني أكسيد الكربون.

نمو القطاع غير النفطي

شهد الربع الرابع من العام 2018 انتعاشًا واسع النطاق مدفوعًا جزئيًا بتغيير نمط الشراء للأفراد والمؤسسات قبل تطبيق القيمة المضافة بداية العام 2019. وقد شهدت عدد من القطاعات غير النفطية - ومنها قطاع التجارة، وقطاع الفنادق والمطاعم، وقطاع الخدمات المالية - انخفاضات متفاوتة في نسبة النمو السنوية في الأشهر الأولى من العام 2018 إلا أنها تعافت في الربع الرابع مسجلة نسب نمو بلغت 2.1%، و6.1% و2.7% على التوالي. وكان قطاع الخدمات الحكومية الأسرع نمواً في القطاع غير النفطي، حيث ارتفع معدل نموّه إلى 6.7٪ في الربع الرابع مقارنة بالربع الرابع من عام 2017.

وبالنسبة لقطاع الفنادق والمطاعم فقد أشارت البيانات الصادرة عن هيئة البحرين للسياحة والمعارض الى استقبال البحرين رقماً قياسياً من الزوار بلغ 12.8 مليون زائر في عام 2018، ما يمثل زيادة بنسبة 6 ٪ عن العام السابق. وتأمل الهيئة أن يصل العدد إلى 15 مليون خلال السنوات الأربع المقبلة.

وخلال العام 2018، حقق القطاع غير النفطي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 2.5٪. حيث كان قطاع التشييد والبناء الأسرع نمواً مسجلا نسبة نمو بلغت 5.6٪ سنويًا، يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة نمو سنوي بلغت 5.0٪ وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (شامل التعليم والرعاية الصحية الخاصة) بنسبة نمو سنوي بلغت 3.0 ٪. على الرغم من نموه بشكل ملحوظ في الربع الرابع من العام 2018، إلا أن قطاع الفنادق والمطاعم كان القطاع الوحيد غير النفطي الذي سجل تراجعاً سنويًا منخفضا بنسبة 1.1٪. وبالمثل، استمر تراجع النمو في قطاعي التجارة والنقل والاتصالات مسجلا نسب نمو 0.1٪ و0.2٪، على التوالي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

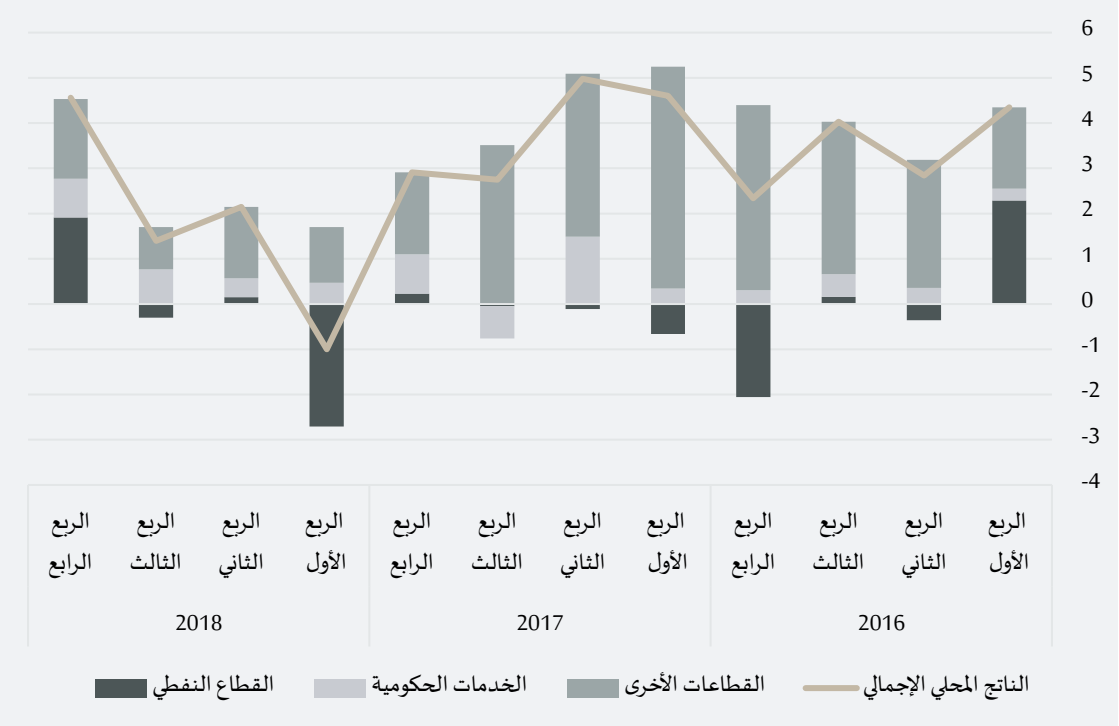

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع (%)

	2017	2018			
النمو السنوي (%)	سنوياً	سنوياً	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
النفط الخام والغاز	-0.7	-1.3%	-14.7%	0.8%	-1.5%	11.3%
الصناعات التحويلية	1.1	1.9%	2.7%	2.8%	1.2%	0.8%
التشييد والبناء	1.7	5.6%	6.7%	6.6%	5.4%	3.9%
التجارة	8.5	0.1%	-0.6%	-0.8%	-0.5%	2.1%
الفنادق والمطاعم	9.5	-1.1%	-2.7%	-6.1%	-1.4%	6.1%
المواصلات والاتصالات	6.2	0.2%	2.6%	-0.1%	-1.9%	0.3%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	9.4	3.0%	4.1%	3.2%	3.1%	1.7%
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	6.4	2.8%	3.7%	3.0%	2.9%	1.5%
المشروعات المالية	5.0	0.9%	-0.1%	0.1%	0.8%	2.7%
الخدمات الحكومية	3.9	5.0%	3.7%	3.1%	6.6%	6.7%
القطاعات الأخرى	9.7	5.1%	-3.6%	12.4%	1.7%	11.2%
إجمالي الناتج المحلي	**3.8**	1.8%	-1%	2.2%	1.4%	4.6%
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	*4.9*	*2.5%*	*2.1%*	*2.5%*	*2.1%*	*3.2%*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع غير النفطية

يظل نشاط المشاريع مصدرًا مهمًا لاستمرارية نمو القطاع غير النفطي في البحرين. وبحسب التقرير المعد من "MEED"، شهدت البحرين منح عقود بقيمة 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018 متفوقة بذلك على قيمة العقود الممنوحة من قبل الحكومة في عام 2017 والبالغة حوالي 1.8 مليار دولار أمريكي.

كما تساهم المشاريع التي يدعمها برنامج التنمية الخليجي بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الشاملة للمملكة، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية التراكمية للمشروعات المطروحة للمناقصات بنسبة 22.2٪ في الربع الأول من عام 2019 لتصل إلى 5.9 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة المشروعات التي بدأ العمل على تنفيذها حوالي 4.2 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 16.2٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2018. وقد وصل إجمالي قيمة المدفوعات للمشاريع المدرجة ضمن برنامج التنمية الخليجي إلى 2.3 مليار دولار بزيادة بلغت 48.2٪ على أساس سنوي.

نظرة عامة على مشاريع صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي)

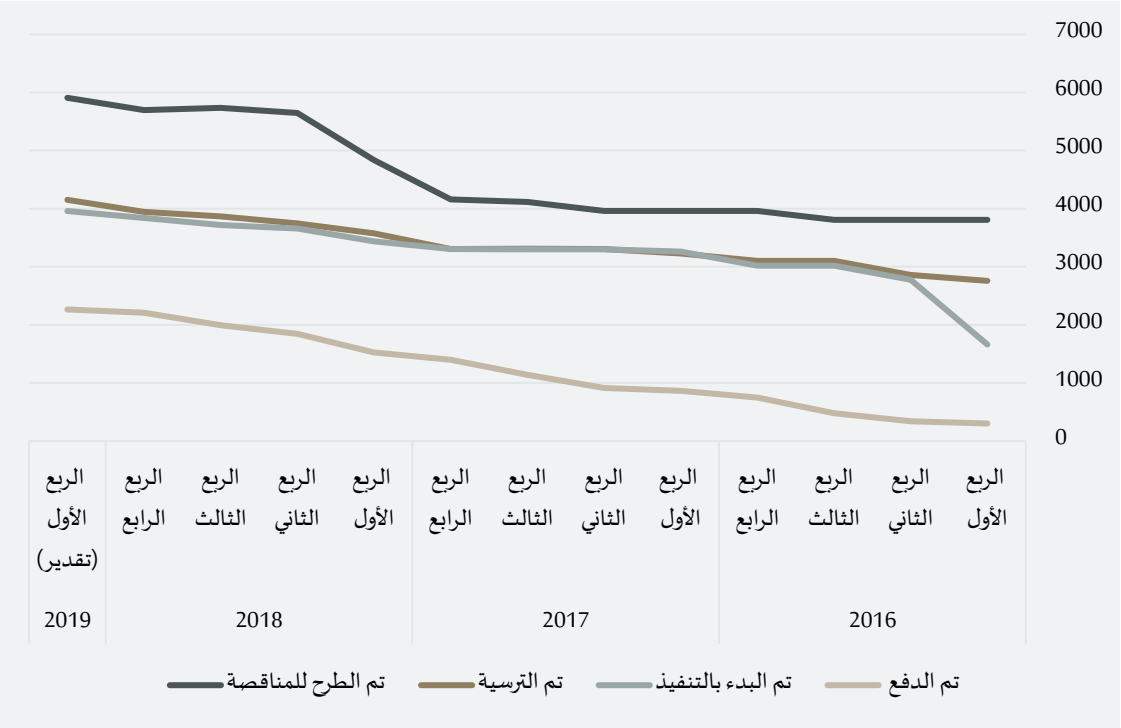

المصدر: مصادر حكومية

مشاريع البنية التحتية للقطاعات غير النفطية:

- تستعد هيئة تنظيم الاتصالات لإطلاق شبكة الجيل الخامس G5 في مطلع يونيو 2019، ومن المقرر أن تصبح البحرين إحدى الأسواق الأولى عالمياً التي تقدم خدمات G5 التجارية مما يعكس التزام المملكة نحو توفير أحدث تقنيات الاتصالات. ومن المتوقع أن يفتح إطلاق الشبكة في المملكة مجال التطوير في العديد من التكنولوجيات الحديثة، منها على سبيل المثال الابتكارات الجديدة في مجالات الواقع الافتراضي. وتعد مملكة البحرين الأولى عربياً في مؤشر تنمية الاتصالات بحسب تصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات والرابعة عالمياً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات التابع للأمم المتحدة، وهو جزء من مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية.

- تتفاوض هيئة الكهرباء والماء حاليا مع عدد من الشركات لبناء حقل لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقوة 100 ميجاوات في منطقة عسكر. ويأتي هذا المشروع في سياق تنفيذ خطة المملكة لتلبية 5٪ من احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2025.

- تم البدء بتنفيذ مشروع توسعة محطة "الدور 2" والذي يمثل أضخم مشروعات الطاقة في المملكة والذي أعطي لائتلاف مكون من شركتي Acwa Power و Mitsui. ومن المتوقع أن يتراوح حجم إنتاج المحطة الجديدة حوالي 1500 ميغاوات. وسيمول القطاع الخاص هذا المشروع على أن يتم الانتهاء منه منتصف العام 2020، ويشمل منشأة لتوليد الطاقة تعمل بالغاز، حيث ستنتج المحطة كذلك 50 مليون جالون يوميا من مياه الشرب بطريقة التناضح العكسي.

- يجري العمل حاليًا على توسعة محطة توبلي لمياه الصرف الصحي من 200،000 متر مكعب في اليوم إلى 400،000 متر مكعب في اليوم. كما تم تسلُّم عطاءات من عدد من الشركات الاستشارية بشأن محطة معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة المقترح إقامتها في جنوب غرب البحرين.

- تبلغ تكلفة مشروع جسر الملك حمد حوالي 3-4 مليارات دولار أمريكي وقد تبدأ أعمال البناء في عام 2021 وتم تحديد نهاية شهر مارس 2019 لانتهاء فترة قبول العطاءات للمشروع. ومن المتوقع أن تمتد أعمال البناء لمدة ثلاث سنوات على أن يتم تنفيذ المشروع بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). يعتبر جسر الملك فهد ذا تأثير اقتصادي كبير على الصعيدين التجاري والسياحي في مملكة البحرين، حيث يعتبر المنفذ البري الوحيد الذي يربط بين مملكة البحرين وباقي دول الخليج العربي، ومع زيادة حجم التجارة المتبادلة عبر جسر الملك فهد هناك حاجة لضمان انسيابية الحركة المرورية للشاحنات والمسافرين، وتم استكمال الدراسات الفنية والمالية لمشروع جسر الملك حمد وطرح مناقصة الخدمات الاستشارية لجسر الملك حمد في الأسبوع الثاني من أكتوبر 2018. وسيشمل الجسر مسارًا لخط القطارات الذي سيصل دول مجلس التعاون الخليجي، ومسارات للأفراد والبضائع.

- تمت دعوة عدد من الشركات لتقديم عطاءاتهم للخدمات الاستشارية المالية والتقنية والقانونية المرتبطة بالمرحلة الأولى من شبكة السكك الحديدية الخفيفة المزمع إقامتها في البحرين بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن المؤمل أن تشمل خطة النقل العام في البحرين 2030 شبكة بطول 109 كم تتألف من ستة خطوط رئيسية قادرة على نقل 43 ألف راكب في الساعة.

- يتمتع قطاع السياحة بإمكانيات هائلة للمساهمة في النمو الاقتصادي إلى جانب توفير فرص العمل والاستثمارات عالية الجودة. وبالإمكان التوسع في عروض المنتجات من خلال مبادرات مثل إنشاء مرافق جديدة للاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والفعاليات من أجل استضافتهم على المستوى الإقليمي والعالمي، إلى جانب تنمية السياحة العائلية التي تستفيد من الهوية التي تتميز بها البحرين. ومن المشاريع السياحية المخطط إقامتها في مملكة البحرين هي إقامة حوالي 22 فندقاً في الأربع سنوات القادمة منها على سبيل المثال فندق الساحل على الساحل الغربي والذي يعد جزءاً من تطوير بلاج الجزائر، ويجري العمل على تطوير مركز معارض جديد في منطقة الصخير، بجانب حلبة البحرين الدولية بقيمة 8,500 دولار أمريكي. ويكمن التركيز الرئيسي لاستراتيجية السياحة خلال الأربع سنوات القادمة في الترويج لمملكة البحرين خارج نطاق مجلس التعاون الخليجي تماشياً مع التوسع التدريجي لشركة طيران الخليج.

التبادل التجاري

تحسنت التجارة غير النفطية في البحرين في عام 2018 حيث ارتفعت القيمة الإجمالية لصادرات البضائع غير النفطية حوالي 7٪ لتبلغ 7.5 مليار دولار أمريكي. كما ارتفعت كل من قيمة الصادرات ذات المنشأ المحلي بنسبة 9.2٪ إلى 6.1 مليار دولار أمريكي، وقيمة واردات البضائع بنسبة 12.6٪ لتبلغ 14.9 مليار دولار أمريكي.

واستكمالاً للنمو المحقق في عام 2018، أوضحت البيانات الجمركية الأولية للفترة من يناير إلى مارس من العام 2019؛ بلوغ إجمالي الصادرات من مملكة البحرين حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي، مما يمثل زيادة بنسبة 19.3٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وقد لوحظ تحسن واضح بشكل خاص في شهر مارس حيث بلغ إجمالي الصادرات حوالي 820.5 مليون دولار أمريكي بزيادة 33٪. وقد بلغت قيمة الواردات 1.9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 10.5٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2018. وارتفعت الإيرادات الجمركية للربع الأول من عام 2019 بنسبة 6.3٪ مقارنة بنفس الفترة في العام 2018.

التجارة غير النفطية (مليون دولار أمريكي)

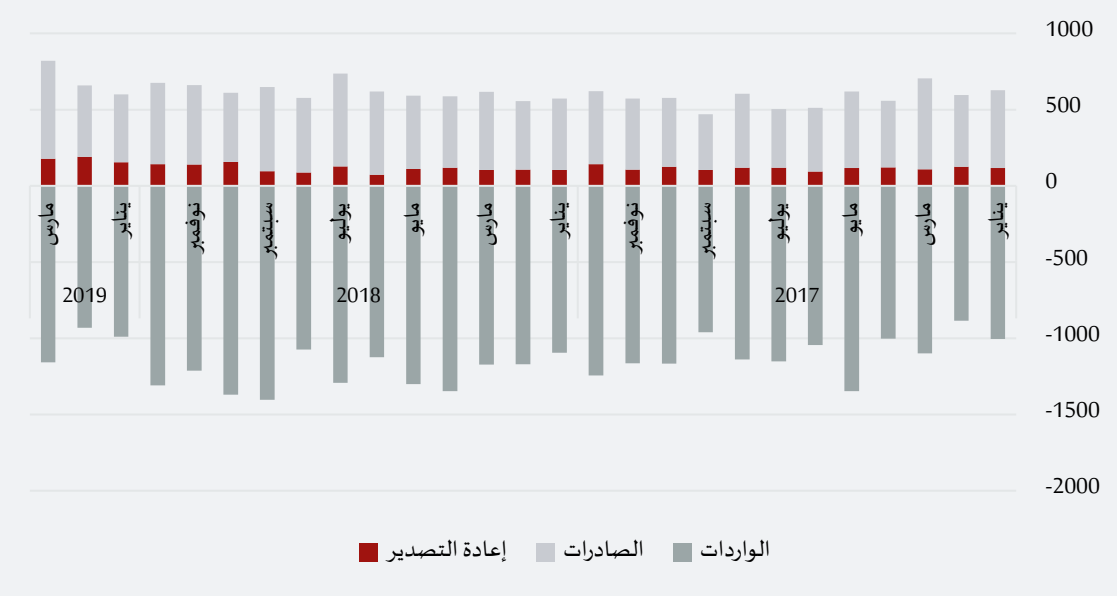

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

معدلات التضخم

سجلت مملكة البحرين معدل تضخم أسعار المستهلك بنسبة 2.1٪ في عام 2018، مرتفعًا من 1.4٪ في العام السابق. وشهدت بداية العام 2018 تعديل أسعار الجازولين بنوعيه الجيد والممتاز؛ بناءً على مراجعة الأسعار الخليجية والعالمية. وأدى ارتفاع أسعار الوقود إلى ارتفاع معدل التضخم خلال الشهرين الأوليين من العام. ومع ذلك، كانت وتيرة الزيادات في الأسعار معتدلة بشكل عام وخاصة في الفئات الأساسية الأخرى ومنها العقارات السكنية والمواد الغذائية.

وخلال الثلاثة أشهر الأولى من عام 2019، زادت معدلات التضخم في مملكة البحرين بنسبة 1.2%، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي 2018 مدفوعة إلى حد ما بفرض القيمة المضافة. وكانت القوة النسبية للدولار الأمريكي مصحوبا بانخفاض معدل النمو والتطبيق التدريجي للقيمة المضافة، قد حالت دون تصاعد معدلات التضخم بشكل كبير.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

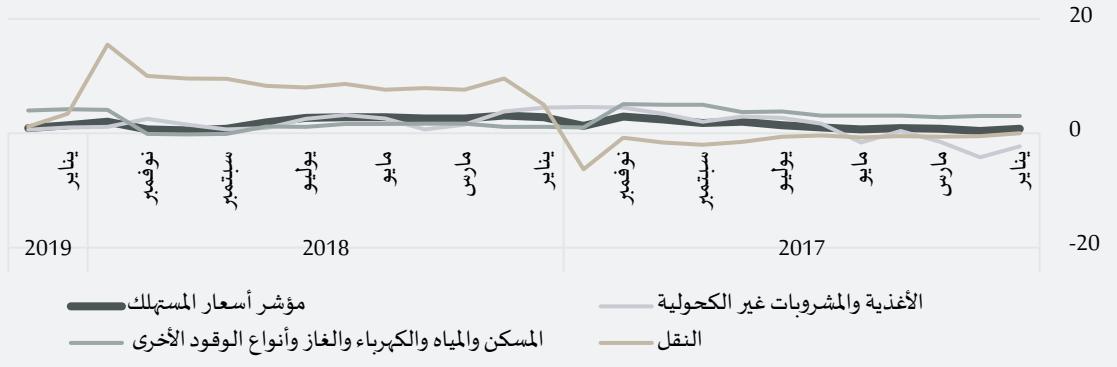

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض

استمر الإقراض المصرفي في البحرين في التوسع بشكل سريع نسبياً في الأشهر الأخيرة من العام 2018 في حين تباطأ معدل نمو الإقراض المصرفي للأفراد بعد بلوغه 11.5٪ في مايو 2018 والذي يعد أعلى مستوى له خلال العام، لكنه يظل مرتفعًا حسب المعايير الإقليمية. حيث بلغت نسبة نمو الإقراض بنهاية عام 2018 حوالي 9.4٪، وارتفع بنسبة 7.3٪ في يناير وفبراير من العام 2019. ومع ذلك كان جزء من تباطؤ النمو في الأشهر الأخيرة بسبب توقف الحكومة عن الاقتراض. على نقيض ذلك، ظل نمو الائتمان للقطاع الخاص قريباً من مستويات العام الماضي.

شكلت القروض التجارية 53.5٪ من محفظة بنوك التجزئة في نهاية عام 2018 و53.6٪ في فبراير 2019. وكانت القروض تنمو بمعدل سنوي بلغ 9.7٪ في فبراير. وكان القطاع الرئيسي الأسرع نموًا هو قطاع التصنيع الذي شكل 10٪ من إجمالي محفظة التجزئة في فبراير وسجل معدل نموًا سنويًا بلغ 27.7٪. وقد شكلت القروض لقطاع البناء والعقارات 19.8٪ من محفظة بنك التجزئة بنمو سنوي قدره 12.2٪، في حين توسعت القروض الشخصية بنسبة 7.5٪ سنويا لتشكل 44.1٪ من إجمالي المحفظة. أما ما يخص القروض المصرفية للأفراد فقد بلغ إجمالي القروض المصرفية للأفراد من غير البنوك 56.3٪ من قيمة ودائعهم في يناير، المعدل الذي يعد أعلى من معدل العام السابق والبالغ 50.8٪.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن بنوك التجزئة (مليون دينار بحريني)

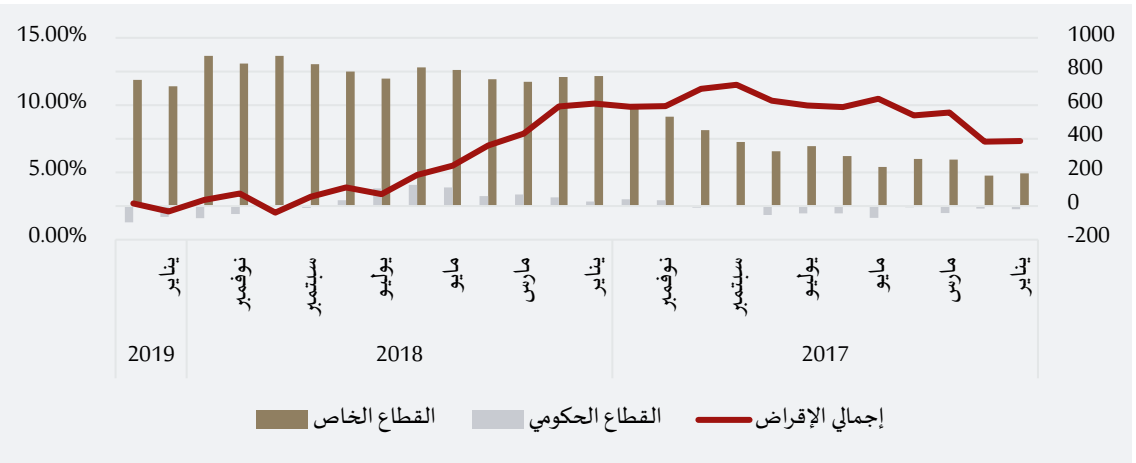

المصدر: مصرف البحرين المركزي

أما فيما يخص الودائع فقد تباطأ نموها بشكل ملحوظ في بداية عام 2019، بعد أن كان يقارب الـ 5٪ في النصف الثاني من عام 2018. وفي الواقع، فإن نمو ودائع بنوك التجزئة تباطأ في فبراير للمرة الأولى منذ أبريل 2017 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 3.1٪. وكان الانخفاض يرجع كلياً إلى الانخفاض في الودائع بالعملات الأجنبية في حين سجلت الودائع الحكومية والخاصة بالدينار نمواً ملحوظاً.

مطلوبات الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

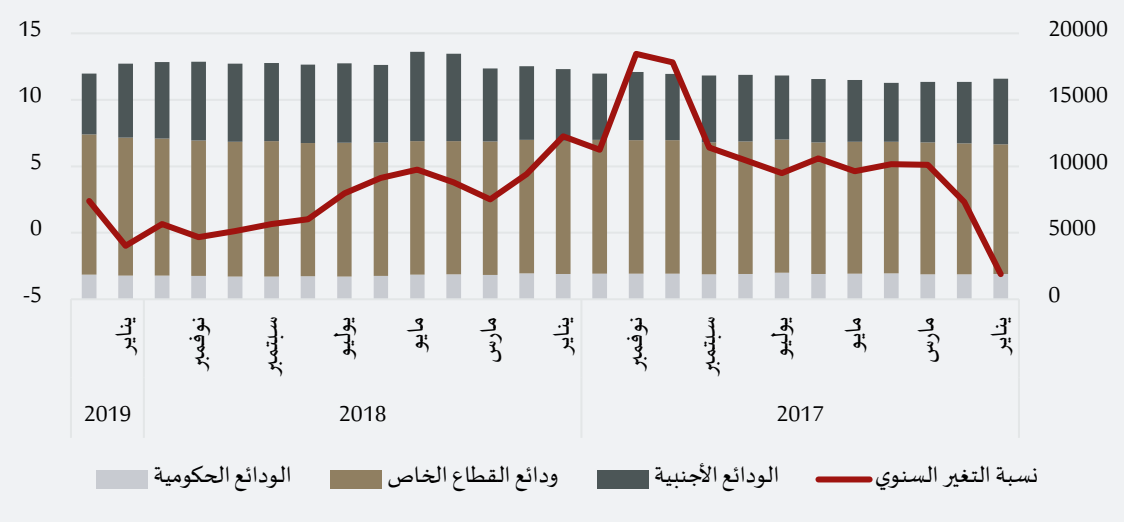

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وتظهر تكلفة الاقتراض علامات الاستقرار بعد الزيادة المُضطرَدة خلال عام 2018، حيث انخفض متوسط تكلفة القروض التجارية التقليدية، بعد أن بلغ ذروته عند 7٪ في نوفمبر 2018، إلى 6.3٪ في يناير و6.5٪ في فبراير من العام 2019، هذا بالمقارنة مع 5.9٪ في العام السابق. في الحين ذاته، بقيت تكلفة القروض الشخصية ثابتة بدرجة أكبر حيث بلغت 5.3٪ في الفترة من يناير إلى فبراير مرتفعة بذلك عن نسبة 5.1 ٪ في العام السابق.

متوسط سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

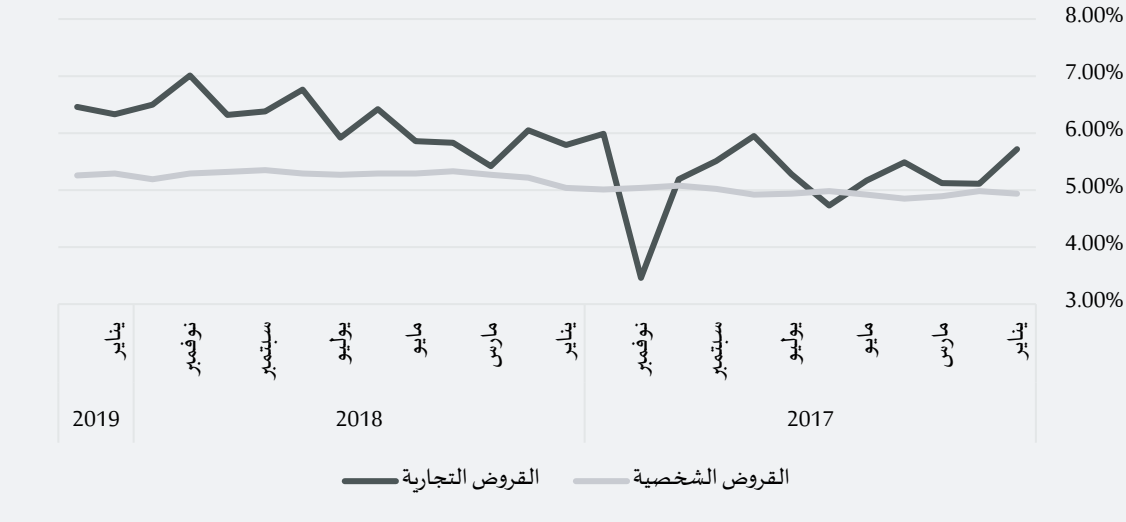

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

كان لبورصة البحرين بداية إيجابية لهذا العام حيث ارتفع مؤشر البحرين العام بنسبة 5.7٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019. في حين انخفض مؤشر البحرين الإسلامي بنسبة 4.7٪. وبلغت القيمة السوقية للبورصة 8.7 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الأول ممثلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 7.2٪.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

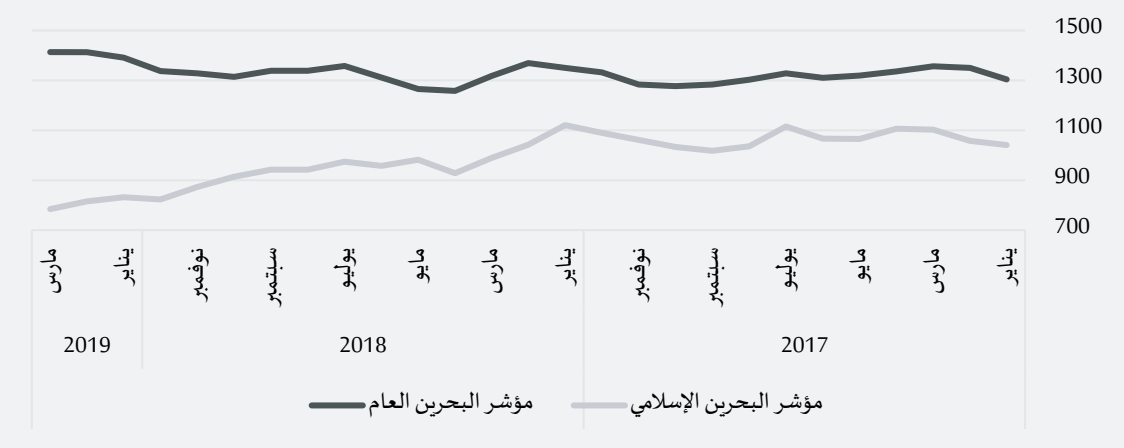

المصدر: بورصة البحرين

تصدر قطاع البنوك التجارية من حيث الأداء خلال الربع الأول من 2019، حيث ارتفع بنسبة 14.8٪. تلاه قطاع الخدمات بنسبة 6.3٪ وقطاع الاستثمار بنسبة 3.1٪. بينما خسر مؤشر القطاع الصناعي 27.8٪ من قيمته وقطاع السياحة والفنادق بنسبة 1.8٪.

التغيرات في مؤشرات البورصة القطاعية، الربع الأول من عام 2019 مقابل 2018

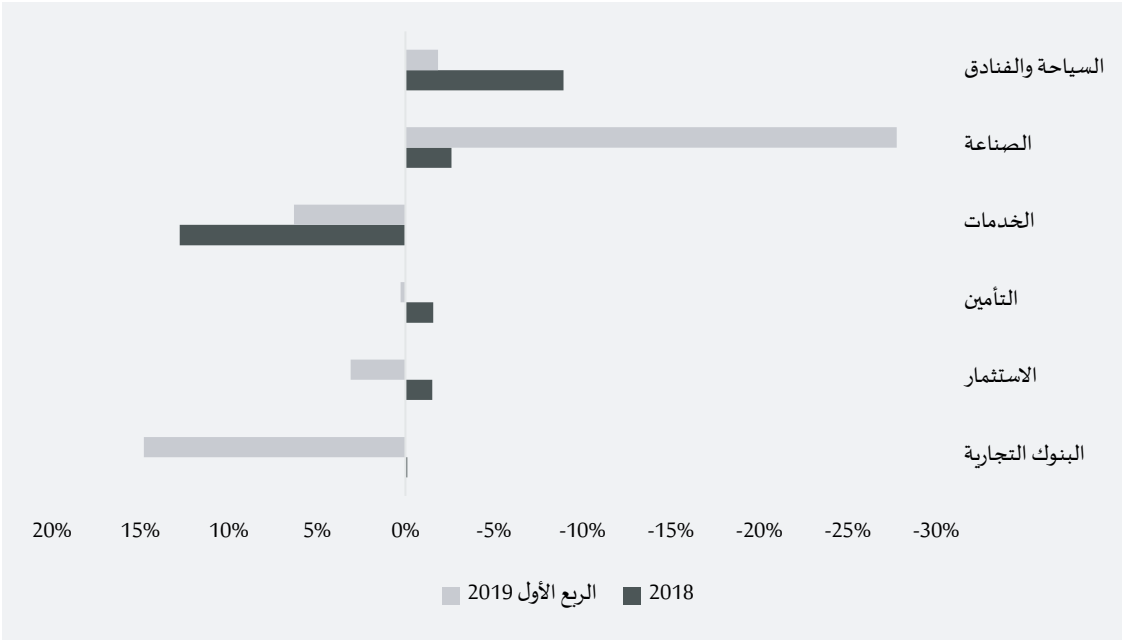

المصدر: بورصة البحرين

كما واصل مصرف البحرين المركزي إصداره المنتظم لسندات الخزانة قصيرة الأجل والصكوك خلال الربع الأول من 2019. وشهدت تلك الفترة انخفاضًا متدرجًا في أسعار الفائدة مما ساهم في تجاوز الطلب لقيمة الإصدارات الأصلية المستهدفة في عدة حالات. كما يعكس زيادة الثقة في الإصدار السيادي في أعقاب الإصلاحات المالية الأخيرة.

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف بنك البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
2 Jan 2019	Treasury bill No. 1737	70	91	4.25	98.936	132
9 Jan 2019	Treasury bill No. 1738	70	91	4.24	98.939	106
10 Jan 2019	Sukuk al ijarah No. 161	26	182	4.40		100
16 Jan 2019	Sukuk al salam No. 213	43	91	4.24		213
23 Jan 2019	Treasury bill No. 1739	70	91	4.25	98.938	115
24 Jan 2019	12-month Treasury bill No. 53	100	365	4.88	95.299	203
30 Jan 2019	Treasury bill No. 1740	70	91	4.24	98.939	118
3 Feb 2019	Treasury bill No. 1741	35	182	4.39	97.827	120
6 Feb 2019	Treasury bill No. 1742	70	91	4.23	98.943	226
7 Feb 2019	Sukuk al ijarah No. 162	26	182	4.39		119
13 Feb 2019	Treasury bill No. 1726	70	91	4.19	98.952	188
20 Feb 2019	Sukuk al salam No. 214	43	91	4.15		153
27 Feb 2019	Treasury bill No. 1744	70	91	4.15	98.962	163
28 Feb 2019	12-month Treasury bill No. 54	100	365	4.72	95.447	327
3 Mar 2019	Treasury bill No. 1745	35	182	4.25	97.895	449
6 Mar 2019	Treasury bill No. 1746	70	91	4.05	98.987	244
13 Mar 2019	Treasury bill No. 1747	70	91	3.96	99.009	166
14 Mar 2019	Sukuk al ijarah No. 163	26	182	4.20		498
20 Mar 2019	Sukuk al salam No. 215	43	91	3.95		292
27 Mar 2019	Treasury bill No. 1748	70	91	3.90	99.023	100
28 Mar 2019	12-month Treasury bill No. 55	100	365	4.39	95.748	369
31 Mar 2019	Treasury bill No. 1749	35	182	3.95	98.041	364
3 Apr 2019	Treasury bill No. 1750	70	91	3.75	99.06	199
10 Apr 2018	Treasury bill No. 1751	70	91	3.62	99.094	269
11 Apr 2019	Sukuk al ijarah No. 164	26	182	3.95		621
17 Apr 2019	Sukuk al salam No. 216	43	91	3.62		529

المصدر: مصرف البحرين المركزي

في إطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي نحو تطوير القطاع المالي في المملكة وتحسين سيولته وتماشياً مع الممارسات الدولية، أصدر المصرف قرار رقم (23) لسنة 2019 بإصدار لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف. وسوف يعزز هذا القرار جذب الاستثمارات الجديدة وسيسمح للمزيد من التنوع في استراتيجيات التداول.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهاته النهائية الخاصة بعدة أنشطة ذات الصلة بالأصول المشفرة من ضمنها الأصول المشفرة التي تعمل في ظل أنظمة سلسلة الكتل المعروفة بـ"بلوكشين" وذلك لضمان ربط تلك الأنشطة تحت مظلة رقابية وإشرافية شاملة، ومواكبة الابتكارات الجارية في المراكز المالية الرئيسية في جميع أنحاء العالم. ويهدف البنك المركزي بشكل عام إلى وضع توجيهات شاملة لنظام التكنولوجيا المالية والنظام الإيكولوجي (البيئي) الذي يدعم وضع البحرين كمركز مالي رائد في منطقة الشرق الأوسط.

كما أعلن مصرف البحرين المركزي عن فتح باب التقديم للشركات لاختبار وتجربة منتجات وخدمات ونماذج عمل مبتكرة للقطاع المالي في أكثر من بلد. وتأتي هذه المبادرة استكمالا لإنشاء "الشبكة العالمية للابتكار المالي"، وهي مجموعة تضم 29 جهة رقابية دولية تعهدت بالقيام بعمل مشترك في الابتكار المالي مع مراعاة حماية المستهلك. ويتم إجراء التجربة تحت رعاية الصندوق التنظيمي "Regulatory Sandbox" لدى مصرف البحرين المركزي.

سوق العمل

لم يشهد سوق العمل البحريني خلال الربع الرابع من العام 2018 أي تغيير جذري منذ نهاية عام 2017. ووفقًا للبيانات الصادرة عن هيئة التأمين الاجتماعي للربع الرابع من العام 2018 فقد بلغ عدد القوى العاملة في المملكة 644,824 شخصًا، وبلغ عدد البحرينيين العاملين في القطاع العام 53,707 بينما بلغ إجمالي البحرينيين في القطاع الخاص 93,751 ويمثل ذلك زيادة بنسبة 1.7%. وانخفض عدد الوافدين في سوق العمل بنسبة 1.2% سنوياً بسبب عمليات مراجعة وتحديث أنظمة هيئة تنظيم سوق العمل بالبيانات الفعلية للوافدين.

بلغ متوسط رواتب الوافدين في الربع الرابع 236 دينار بحريني وكان متوسط راتب البحريني في القطاع الخاص 723 دينار بحريني مقارنة بـ902 دينار بحريني في القطاع العام.

نسبة التغيير في المساهمين في هيئة التأمين الاجتماعي (%)

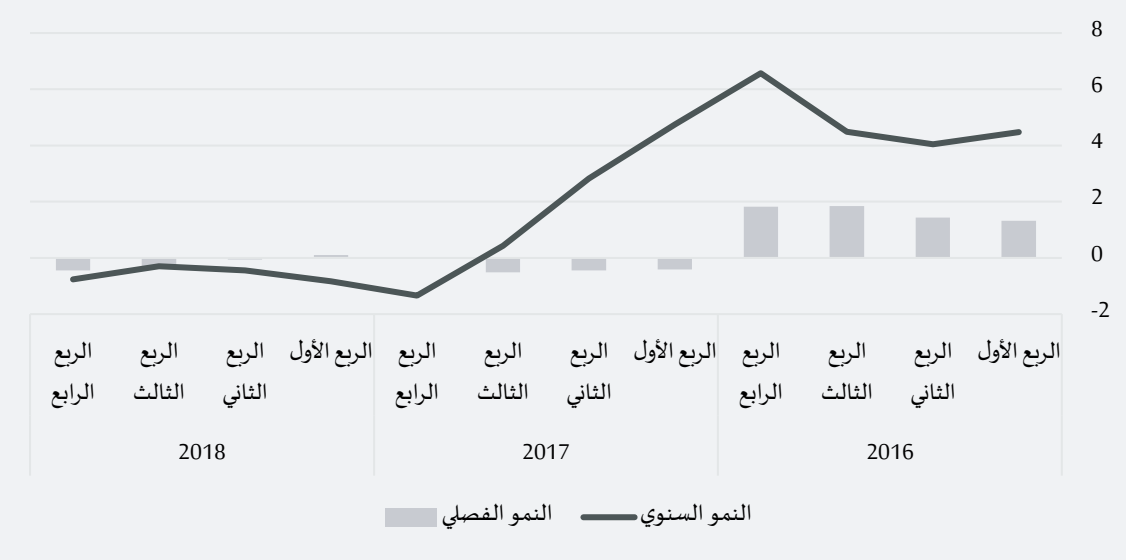

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

الاستثمار الأجنبي المباشر

أظهرت النتائج الأولوية لمسح الاستثمار الأجنبي الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستمرة في النمو، فقد بلغت إلى ما يقدر بنحو 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مقارنة ب 1.4 مليار دولار أمريكي في العام السابق. إضافة إلى ذلك، فقد شهدت السنوات 2017-2018 تحسناً ملحوظاً، إذ بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر 240 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 4% من إجمالي الناتج المحلي.

المصادر الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البحرين في 2018 (مليون دولار أمريكي)

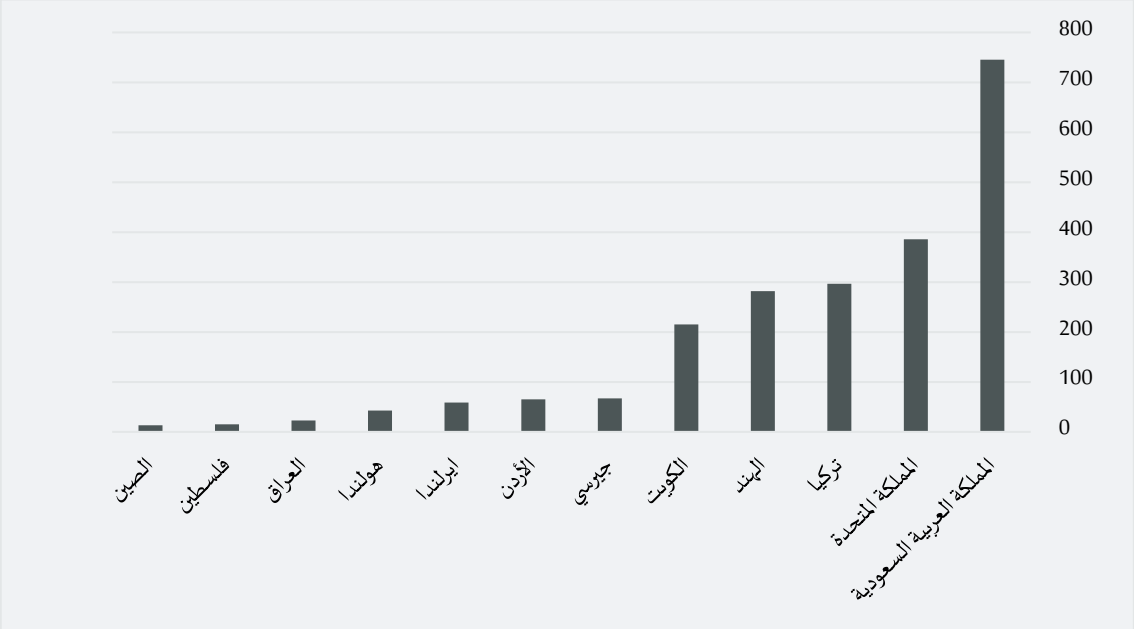

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

تعد المملكة العربية السعودية المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين خلال عام 2018 حيث بلغ إجمالي الاستثمارات السعودية 745.7 مليون دولار أمريكي. فيما حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية وتركيا في المرتبة الثالثة من حيث الاستثمار في البحرين بمبالغ استثمارية بلغت 385.7 مليون دولار أمريكي و296.8 مليون دولار أمريكي، على التوالي.

تماشياً مع توجهات تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، كان القطاع المصرفي أكبر مستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فيه حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي، ويليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وذلك بمبلغ 669.4 مليون دولار أمريكي، ثم قطاع المعلومات والاتصالات بمبلغ 288.9 مليون دولار.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل قطاع (مليون دولار أمريكي)

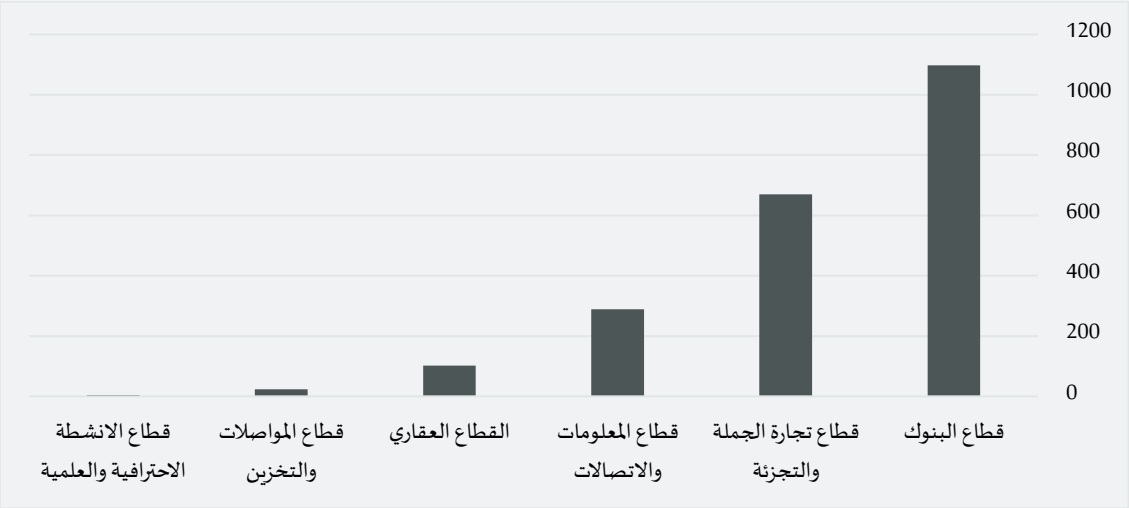

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

بيئة الأعمال التجارية

تجري هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بشكل فصلي، مسحًا لقياس ثقة المستثمرين بمناخ الأعمال، وتقييم أوضاعهم الحالية وتوقعات أدائهم المستقبلية ونشاطاتهم في مملكة البحرين بحسب حجم المؤسسة وبناءً على القطاع ونوع الاستثمارات. وأظهرت النتائج تحسن نسبة المؤسسات التجارية المتفائلة بأدائها في ظل الوضع الاقتصادي في المملكة خلال الربع الرابع من عام 2018. حيث سجلت حوالي ربع مجموع المؤسسات البحرينية المشمولة في المسح (27.3٪) توقعات متفائلة من أداء أعمالها التجارية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2018، بينما شكلت المؤسسات غير المتفائلة نسبة 16.6٪ والمحايدة نسبة 56.2٪ من الاستبيانات.

نتائج مؤشر ثقة المستثمرين ببيئة الأعمال – الأداء الحالي

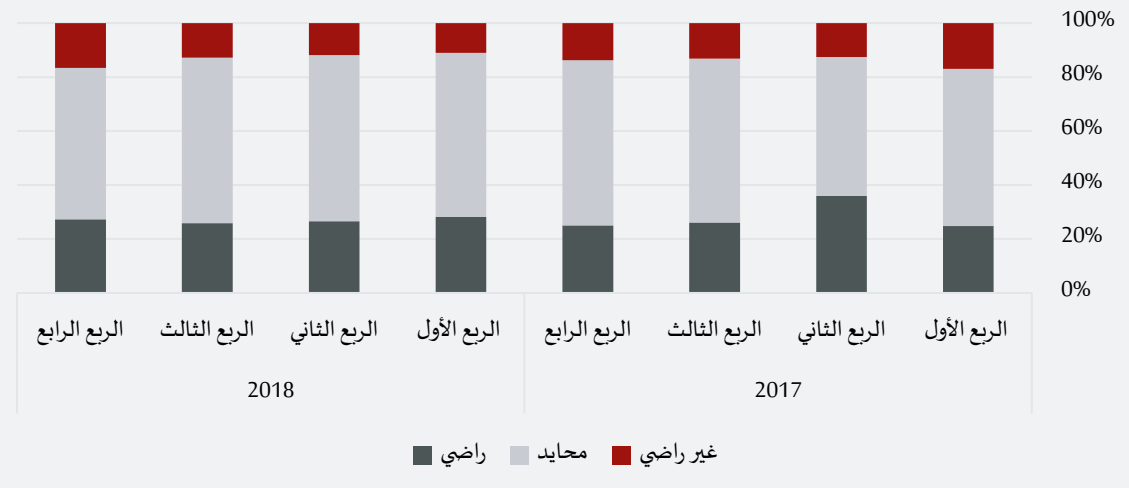

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

من جهة أخرى عكست ردود المؤسسات انخفاضًا طفيفًا في التوقعات المستقبلية. ومع ذلك، توقعت 40.6٪ من المؤسسات تحسين ظروفها في الربع الأول من العام 2019 بينما توقع 48.7٪ عدم حدوث أي تغيير جوهري.

نتائج مؤشر ثقة المستثمرين ببيئة الأعمال – التوقعات المستقبلية

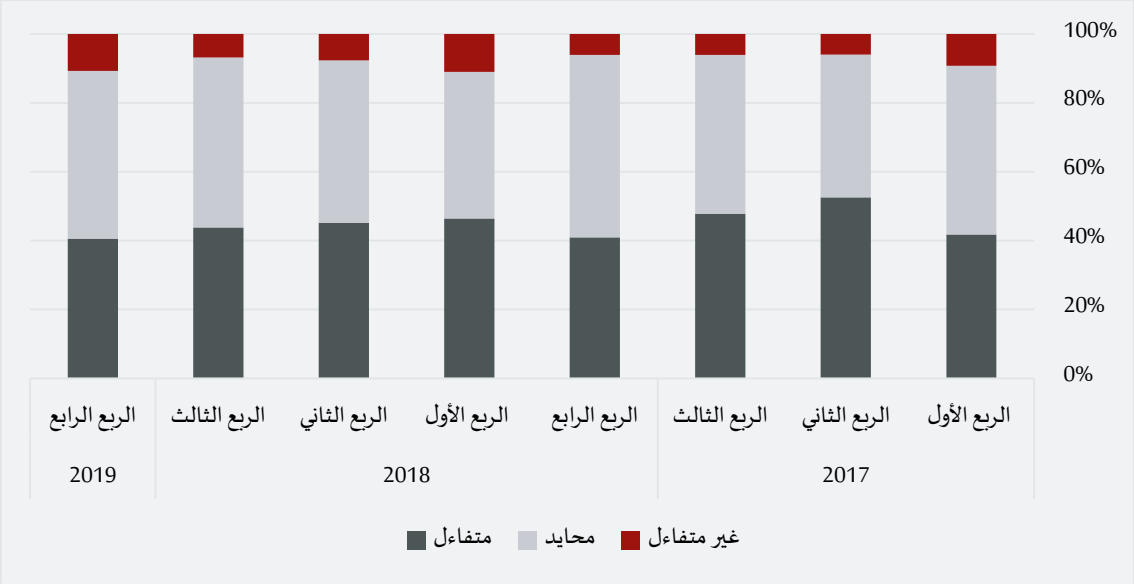

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وأظهر المسح أن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة هي الأكثر تفاؤلاً بشكل عام في الربع الرابع، بينما سجلت المؤسسات الكبيرة أقل مؤشر للثقة في أداء الأعمال. وبالنسبة للقطاعات الأخرى فسجل قطاع البنوك أعلى نقاط للوضع الحالي بينما سجل قطاع التشييد والبناء أدنى نقاط.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2019

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين- استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh